مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

# أزمة الطاقة في مصر: كيف حذر حزب العدل مبكرًا من المسار الذي قاد إلى زيادة أسعار المحروقات؟

مارس ٢٠٢٦

## المقدمه

يمثل قطاع البترول والغاز أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، نظرًا لدوره المحوري في تأمين احتياجات الدولة من الطاقة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي والصناعي، فضلًا عن مساهمته في توفير موارد مهمة من العملة الأجنبية من خلال التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد شهد هذا القطاع خلال السنوات الماضية تطورات مهمة، خاصة بعد اكتشافات الغاز الكبرى في البحر المتوسط، والتي عززت لفترة من قدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بل وأعادت طرحها كمركز إقليمي لتداول الطاقة في منطقة شرق المتوسط.

إلا أن التطورات الأخيرة في سوق الطاقة كشفت عن تحديات متزايدة في إدارة هذا الملف الحيوي. فقد اتسمت إدارة قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية بتقديرات إنتاجية متفائلة إلى حد كبير، في مقابل ضعف نسبي في إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة العالمية. وقد انعكس ذلك بوضوح في قرار زيادة أسعار البنزين والسولار بنحو **3جنيهات دفعة واحدة**، وهو قرار لا يمكن اعتباره مجرد تعديل سعري اعتيادي، بل يعكس في جوهره مسارًا طويلًا من السياسات التي انتهت إلى تفاقم فجوة الطاقة داخل الاقتصاد المصري.

فبينما استمر الخطاب الرسمي لسنوات في الحديث عن طفرة إنتاجية في الغاز الطبيعي، انتهى الأمر بالاقتصاد المصري إلى وضع أصبح فيه **الإنتاج المحلي من الغاز أقل من 4 مليارات قدم مكعب يوميًا**، في حين **يتجاوز الطلب المحلي 6.5 مليارات قدم مكعب يوميًا** .وهو ما يعني أن الاقتصاد المصري يواجه فجوة طاقية تتجاوز **2.5مليار قدم مكعب يوميًا**، الأمر الذي أعاد مصر مرة أخرى إلى الاعتماد على استيراد الغاز الطبيعي المسال بكثافة لتغطية احتياجات الكهرباء والصناعة، وجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية.

غير أن هذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة أو مفاجئة، بل كانت هناك مؤشرات واضحة منذ عدة سنوات تشير إلى احتمالية حدوث هذا السيناريو إذا لم يتم التعامل مع الملف بشكل استباقي. ولهذا كان لنا موقف واضح منذ فترة مبكرة، حيث أكدنا أن استمرار الاعتماد على مستويات الإنتاج الحالية دون التوسع في عمليات الاستكشاف أو وضع استراتيجية طويلة الأجل لتعويض التراجع المتوقع في إنتاج بعض الحقول سيؤدي في النهاية إلى ظهور فجوة في الطاقة، وهو ما نشهده اليوم بالفعل. وقد شددنا

منذ ذلك الحين على ضرورة التحرك المبكر لمعالجة هذه القضية قبل أن تتحول إلى أزمة تضغط على الاقتصاد وتزيد من الأعباء المالية على الدولة.

وفي هذا السياق، كان **حزب العدل** من بين الجهات التي حذرت مبكرًا من هذا المسار، سواء من خلال **البرنامج الانتخابي للحزب، أو عبر أوراق تحليلية متخصصة، أو باستخدام الأدوات الرقابية داخل مجلس النواب** .ومن ثم فإن القرار الأخير برفع أسعار الوقود لا يمكن اعتباره مفاجئًا بقدر ما يمثل نتيجة متوقعة لمسار اقتصادي وسياسي تم التحذير منه مرارًا خلال السنوات الماضية.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية لتطورات ملف الطاقة في مصر، مع التركيز على جذور أزمة الغاز الطبيعي، وتكلفة الاعتماد المتزايد على الاستيراد، وكذلك الاختلالات في توزيع أعباء الأزمة داخل الاقتصاد، وصولًا إلى مناقشة عدد من البدائل والسياسات التي يمكن أن تسهم في إدارة هذا الملف الحيوي بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

## أولًا: فجوة الطاقة – أصل الأزمة

يمثل فجوة الطاقة الحالية في مصر جوهر الأزمة التي يواجهها قطاع الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة .فخلال الفترة بين عامي 2019و2022 بلغ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي ما بين 6.5 و7 مليارات قدم مكعب يوميًا، وهو مستوى إنتاج مكّن البلاد في تلك الفترة من تحقيق درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي بل والعودة إلى تصدير الغاز الطبيعي .غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلًا، إذ شهد الإنتاج خلال العامين الأخيرين تراجعًا ملحوظًا نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها التراجع الطبيعي لإنتاج بعض الحقول الكبرى، وتباطؤ تطوير الاكتشافات الجديدة، إضافة إلى تراجع الاستثمارات الموجهة إلى أعمال التنمية والصيانة في بعض الحقول القائمة، وهو ما يعكس في جانب منه سوء إدارة ملف الطاقة وعدم كفاية الاستثمارات الموجهة لعمليات الاستكشاف والتنمية.

وبحلول عام 2025أصبح الإنتاج الفعلي يدور حول 3.8إلى 4مليارات قدم مكعب يوميًا فقط، أي أقل بنحو النصف مقارنة بمستويات الإنتاج التي تحققت قبل بضع سنوات .وفي المقابل، لم يشهد الطلب المحلي على الغاز أي تباطؤ مماثل، إذ يتراوح الاستهلاك المحلي حاليًا بين 6.2مليار قدم مكعب يوميًا في المتوسط، ويرتفع خلال أشهر الصيف ليصل إلى نحو 7مليارات قدم مكعب يوميًا

بسبب زيادة استهلاك الكهرباء .ونتيجة لذلك، تواجه مصر فجوة في الطاقة تتراوح بين 2و3 مليارات قدم مكعب يوميًا، وهو ما يكشف درجة الانكشاف الطاقي التي أصبح يعاني منها الاقتصاد المصري.

وهذه الفجوة تعني عمليًا أن الاقتصاد المصري أصبح مضطرًا إلى الاعتماد على استيراد الغاز الطبيعي المسال لتغطية احتياجات محطات الكهرباء والقطاعات الصناعية المختلفة، وهو ما يمثل تحولًا مهمًا في وضع سوق الطاقة مقارنة بالسنوات التي كانت فيها مصر تحقق فائضًا في الإنتاج.

## ثانيًا: تكلفة الاستيراد – مليارات الدولارات

مع ظهور فجوة الطاقة التي تتراوح بين 2و3 مليارات قدم مكعب يوميًا، أصبح استيراد الغاز الطبيعي المسال أحد الخيارات الأساسية لتغطية احتياجات السوق المحلي .غير أن هذا الخيار ينطوي على تكلفة مالية مرتفعة، خاصة في ظل الأسعار الحالية للغاز في الأسواق العالمية .إذ يتداول الغاز الطبيعي المسال حاليًا في نطاق يتراوح بين 14و16 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية.

وبناءً على هذه الأسعار، فإن استيراد كميات من الغاز تغطي فجوة تقارب 2مليار قدم مكعب يوميًا يمكن أن يكلف الدولة ما يتراوح بين 8و9 مليارات دولار سنويًا .وتمثل هذه الأرقام عبئًا كبيرًا على ميزان المدفوعات والمالية العامة للدولة، خصوصًا في ظل الضغوط التي يواجهها الاقتصاد المصري نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات بشكل عام .كما أن الاعتماد على الاستيراد يجعل قطاع الطاقة أكثر تعرضًا لتقلبات الأسواق العالمية، حيث يمكن أن ترتفع التكلفة بشكل أكبر إذا شهدت أسعار الغاز العالمية موجات صعود جديدة نتيجة التوترات الجيوسياسية أو زيادة الطلب العالمي على الطاقة.

## ثالثًا: اختلال توزيع أعباء الأزمة

رغم حجم الأزمة المرتبطة بارتفاع تكلفة استيراد الغاز، فإن الطريقة التي جرى بها توزيع أعباء هذه الأزمة داخل الاقتصاد المصري تثير تساؤلات مهمة حول مدى العدالة في توزيع تكلفة الطاقة . ففي الوقت الذي يتم فيه رفع أسعار الوقود مباشرة على المواطنين لتحميلهم جزءًا من تكلفة الطاقة،

نجد أن بعض الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز الطبيعي لا تزال تحصل على الطاقة بأسعار منخفضة نسبيًا مقارنة بالأسعار العالمية.

وفي الوقت نفسه، تقوم هذه الصناعات بتسعير منتجاتها وفق الأسعار العالمية، وقد شهدت أسعار منتجات بعض هذه القطاعات ارتفاعًا يصل إلى نحو 40% خلال الفترة الأخيرة .وهنا تظهر مفارقة واضحة في هيكل توزيع التكلفة داخل الاقتصاد؛ إذ بينما تتحمل الأسر المصرية جانبًا من أعباء ارتفاع تكلفة الطاقة من خلال زيادة أسعار الوقود، تستمر بعض القطاعات الصناعية ذات الأرباح المرتفعة في الحصول على الغاز بأسعار مدعومة نسبيًا، وهو ما يعني عمليًا استمرار تقديم دعم فعلي لهوامش أرباح بعض المصانع الكبرى والصناعات التصديرية عالية الربحية، في مقابل تحميل المواطنين جانبًا أكبر من تكلفة الأزمة.

## رابعًا: فشل آلية التسعير التلقائي

من الجوانب اللافتة في تطورات ملف الطاقة أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود تبدو متعارضة مع الفلسفة التي قامت عليها آلية التسعير التلقائي للوقود .فقد صُممت هذه الآلية أساسًا بهدف امتصاص تقلبات الأسعار العالمية وتحقيق قدر من الاستقرار النسبي في الأسعار المحلية، بحيث لا يتم نقل التقلبات الحادة في الأسواق العالمية مباشرة إلى المستهلك المحلي.إلا أن ما حدث في التطبيق العملي كان مختلفًا إلى حد كبير، إذ تم نقل صدمة ارتفاع الأسعار العالمية مباشرة إلى المستهلك دون انتظار استقرار الاتجاهات في السوق الدولية .وهو ما يطرح تساؤلًا منطقيًا حول مدى التزام السياسات الحالية بالفلسفة الأساسية لهذه الآلية .فلو كانت الأسعار تُنقل بسرعة إلى المواطن عند الارتفاع، فمن الطبيعي أن يُطرح السؤال التالي :لماذا لا يتم نقل انخفاض الأسعار بالسرعة نفسها عندما تتراجع الأسعار في الأسواق العالمية؟ .هذا التباين في التطبيق قد يضعف الثقة في آلية التسعير ويثير تساؤلات حول مدى اتساق السياسات الحكومية في إدارة ملف الطاقة.

## خامسًا: المفارقة الاقتصادية – زيادة الوقود قد تلتهمها الفائدة

قد يبدو للوهلة الأولى أن رفع أسعار الوقود يحقق وفرًا ماليًا مباشرًا للموازنة العامة للدولة من خلال تقليل دعم الطاقة .إلا أن النظر إلى المسألة من منظور اقتصادي أوسع يكشف أن هذا الوفر قد يكون وهميًا إلى حد كبير.

فزيادة أسعار الوقود تؤدي عادة إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة تكاليف النقل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية .ومع ارتفاع التضخم، يصبح من الصعب على البنك المركزي خفض أسعار الفائدة في المدى القريب، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام.

وفي ظل دين عام يتجاوز 10تريليونات جنيه تقريبًا، فإن تأخير خفض أسعار الفائدة بنسبة 1% فقط قد يكلف الموازنة العامة أكثر من 100مليار جنيه سنويًا .وبذلك يمكن أن يؤدي التضخم الناتج عن رفع أسعار الوقود إلى التهام كامل الوفر المالي المتوقع من القرار.

## سادسًا: ما طرحه حزب العدل منذ سنوات

لم يكن هذا المسار مفاجئًا لحزب العدل.

فمنذ عدة سنوات حذر الحزب من أن الاعتماد على فرضيات إنتاجية متفائلة في قطاع الطاقة، دون وجود إدارة حقيقية للمخاطر أو استراتيجية واضحة لتعزيز الإنتاج المحلي، سيقود حتمًا إلى أزمة طاقة .وقد أكد الحزب في أكثر من مناسبة أن تجاهل المؤشرات المبكرة لتراجع الإنتاج المحلي، والاستمرار في بناء السياسات على تقديرات متفائلة، يمثلان مخاطرة كبيرة بأمن الطاقة في مصر وباستقرار الاقتصاد الوطني.

وانطلاقًا من هذا الإدراك المبكر، تحرك حزب العدل عبر عدة مسارات متوازية للتحذير من هذا المسار والدفع نحو سياسات أكثر استدامة لإدارة ملف الطاقة.

### أولًا :أوراق تحليلية متخصصة

قدم الحزب عددًا من التقارير والدراسات الفنية التي تناولت بشكل تفصيلي التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في مصر، وركزت هذه الأوراق على عدة نقاط أساسية، من بينها:

- التناقض بين تقديرات الإنتاج المتفائلة التي أعلنتها الحكومة والواقع الفعلي لإنتاج الغاز الطبيعي.
- احتمالات عودة مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي نتيجة تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب.

- المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد المتزايد على السوق الفورية للطاقة، والتي تتسم بتقلبات سعرية حادة قد تعرض الاقتصاد لصدمات مفاجئة.

وقد سعت هذه الأوراق إلى تقديم قراءة مبكرة للتطورات المحتملة في سوق الطاقة، والتنبيه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لتجنب اتساع فجوة الطاقة في المستقبل.

**ثانيًا :الأدوات الرقابية داخل البرلمان**

لم يقتصر تحرك الحزب على التحليل الفني فقط، بل امتد أيضًا إلى استخدام الأدوات الرقابية التي يكفلها الدستور داخل مجلس النواب .فقد تقدم نواب حزب العدل بعدد من الأدوات الرقابية التي هدفت إلى لفت الانتباه إلى التحديات المتصاعدة في قطاع الطاقة، من بينها:

- طلبات إحاطة حول أسباب تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في عدد من الحقول الرئيسية.
- استجوابات برلمانية تتعلق بكيفية إدارة ملف الطاقة والسياسات المتبعة في هذا القطاع الحيوي.
- مطالبات رسمية بكشف الفجوة بين الإنتاج المتوقع والإنتاج الفعلي، بهدف تعزيز الشفافية وتمكين البرلمان من ممارسة دوره الرقابي في هذا الملف.

وقد هدفت هذه التحركات إلى دفع الحكومة نحو تبني سياسات أكثر واقعية في تقدير الإنتاج، وإلى التعامل مع المخاطر المحتملة قبل تحولها إلى أزمة اقتصادية.

**ثالثًا :ما ورد في البرنامج الانتخابي لحزب العدل**

لم تقتصر تحذيرات الحزب على التحليل السياسي أو الأدوات الرقابية، بل انعكست أيضًا في البرنامج الانتخابي لحزب العدل، الذي تضمن رؤية واضحة لإدارة ملف الطاقة في مصر على أسس أكثر استدامة وكفاءة.

وقد طرح البرنامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة وتقليل اعتماد الاقتصاد المصري على الصدمات الخارجية، من خلال دعم الاستثمار في الاستكشاف والتنمية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتبني سياسات تسعير أكثر توازنًا تضمن العدالة في توزيع أعباء الطاقة داخل الاقتصاد.

## سابعًا: البدائل التي كان يمكن تطبيقها

في ضوء الضغوط التي يواجهها الاقتصاد المصري نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، كان من الممكن تقليل الحاجة إلى رفع أسعار الوقود عبر مجموعة من السياسات البديلة التي تستهدف توزيعًا أكثر توازنًا لأعباء الأزمة داخل الاقتصاد .فمع أي تصعيد في المنطقة – مثل احتمالات الحرب مع إيران – ترتفع أسعار النفط العالمية، وهو ما يعني زيادة مباشرة في تكلفة الطاقة على الدولة المصرية .وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع سعر النفط بنحو 20دولارًا للبرميل فوق السعر المقدر في الموازنة) أي فوق 80دولارًا للبرميل (قد يؤدي إلى تحمل الدولة عبئًا إضافيًا يصل إلى 110 115 –مليون دولار شهريًا.

لكن في المقابل كان من الممكن تعويض جزء كبير من هذه التكلفة من خلال سياسات بديلة دون اللجوء إلى رفع أسعار الوقود مباشرة على المواطنين.

أحد هذه البدائل يتمثل في إعادة تسعير الغاز الطبيعي للصناعات الأعلى ربحية، خاصة مصانع الأسمدة التي تعتمد على الغاز كمكون أساسي في الإنتاج .فهذه الشركات قامت خلال الفترة الأخيرة برفع أسعار صادراتها بنحو 40%، بينما لا تزال تحصل على الغاز الطبيعي بأسعار مدعومة مقارنة بالأسعار العالمية .وتشير بعض التقديرات الاقتصادية إلى أن رفع سعر الغاز لمصانع الأسمدة بنحو 4دولارات فقط يمكن أن يوفر للدولة ما يقرب من 93.3مليون دولار شهريًا.

كما يمكن تحقيق إيرادات إضافية عبر رفع سعر الغاز دولارًا واحدًا فقط لباقي الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وهو ما قد يحقق عائدًا إضافيًا يقدر بنحو 22.5مليون دولار شهريًا .وبذلك يصل إجمالي العائد المتوقع من هذه الإجراءات إلى نحو 112.5مليون دولار شهريًا، وهو رقم يقترب كثيرًا من حجم العبء الذي تتحمله الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

إلى جانب ذلك، كان من الممكن تبني خيار آخر يتمثل في إعادة هيكلة أسعار الكهرباء للشرائح الأعلى استهلاكًا .فرفع تعريفة الكهرباء لهذه الشرائح بنحو 10%فقط يمكن أن يوفر ما يقرب من 2مليار جنيه سنويًا، أي ما يعادل نحو 40مليون دولار سنويًا.

ولا يكمن الفارق بين هذه الخيارات وقرار رفع أسعار الوقود في الأرقام وحدها، بل في الأثر الاقتصادي الأوسع .فزيادة أسعار الوقود تنتقل بسرعة إلى جميع قطاعات الاقتصاد، حيث ترتفع تكاليف النقل والتوزيع والإنتاج، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وزيادة معدلات التضخم .ومع ارتفاع التضخم، تزداد الضغوط المعيشية على المواطنين، وهو ما يطرح تساؤلًا جوهريًا حول ما إذا كانت الحكومة قد اختارت الحل الأسرع ماليًا، وليس الحل الأكثر توازنًا اقتصاديًا واجتماعيًا.

## ثامنا: ملخص قراءة موقف حزب العدل من زيادة أسعار المحروقات

تعرض الصورة قراءة حزب العدل لقرار زيادة أسعار المحروقات، حيث يوضح الحزب أن موقفه من القرار ينطلق من رفض تحميل المواطن العبء الأكبر للأزمة باعتباره الحلقة الأضعف في الاقتصاد، خاصة في ظل الضغوط المعيشية الحالية. ويرى الحزب أن القرار يعكس اختلالًا في إدارة ملف الطاقة خلال السنوات الماضية، وهو ما أدى إلى ما يمكن وصفه بالانكشاف الطاقي نتيجة تراجع الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد. كما يشير الحزب إلى وجود خلل في تطبيق آلية التسعير التلقائي للوقود التي كان الهدف منها تحقيق قدر من الاستقرار في الأسعار، وليس نقل صدمات الأسواق العالمية مباشرة إلى المواطن. ويؤكد الحزب أن توزيع أعباء الأزمة داخل الاقتصاد غير عادل، إذ تستمر بعض الصناعات الكبرى في الحصول على الطاقة بأسعار منخفضة رغم تحقيقها

أرباحًا مرتفعة، بينما يتحمل المواطن الجزء الأكبر من تكلفة ارتفاع الأسعار. وفي المقابل يطرح الحزب مجموعة من البدائل لمعالجة الأزمة دون المساس بالمواطن، مثل ربط أسعار الغاز للصناعات الكبرى بالأسعار العالمية، وإعادة هيكلة تعريفة الطاقة وفق كثافة الاستهلاك، ومراجعة الشرائح السعرية بحيث تتحمل الفئات الأكثر قدرة جزءًا أكبر من التكلفة. كما يؤكد الحزب أنه سيتحرك عبر الأدوات الرقابية داخل البرلمان إلى جانب إعداد ورقة سياسات تتضمن حلولًا اقتصادية بديلة، مشددًا على أن إدارة أزمات الطاقة يجب أن تقوم على سياسات أكثر كفاءة وعدالة، لا على تحميل المواطنين تكلفة الأزمات الاقتصادية.

## خاتمة

ان قرار زيادة أسعار الوقود الأخير لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد تعديل سعري تقني، بل يمثل نتيجة لمسار طويل من الاختيارات والسياسات في إدارة ملف الطاقة كان من الممكن التعامل معه بشكل مختلف في مراحل سابقة. فالأزمة الحالية تعكس في جانب منها غياب التخطيط الاستباقي الكافي لمواجهة التحديات المرتبطة بتراجع الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب على الطاقة.

لقد حذر حزب العدل من هذا المسار منذ سنوات، وقدم عبر البرنامج الانتخابي للحزب، والأوراق التحليلية المتخصصة، وكذلك من خلال الأدوات الرقابية داخل مجلس النواب، رؤية واضحة لإدارة ملف الطاقة بشكل أكثر كفاءة وعدالة. غير أن النقاش العام حول هذه القضية لا ينبغي أن يتوقف عند قرار رفع الأسعار في حد ذاته، بل يجب أن يمتد إلى السؤال الأهم والأكثر جوهرية:

**كيف يمكن بناء سياسة طاقة قادرة على تقليل انكشاف الاقتصاد المصري لصدمات الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه توزيع أعباء الأزمات الاقتصادية بشكل أكثر عدالة داخل المجتمع؟**

فإدارة صدمات الطاقة في أي اقتصاد لا ينبغي أن تبدأ دائمًا من جيب المواطن، بل يجب أن تقوم على مزيج متوازن من السياسات الإنتاجية والمالية والتنظيمية التي تضمن استدامة الإمدادات وتحقيق العدالة في توزيع التكلفة.